الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة
المعقودة يوم الخميس
٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد إفن فونتين - أورتيس (كوبا)
ثم : السيد نتاكيبيرورا (بوروندي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/41/SR.9
17 October 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

86-56556 ١٩٣٨ز

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٥ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/41/32 و Corr.1)

١ - السيدة شيراوز (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت إنه يمكن زيادة ترشيد موارد المؤتمرات دون أن يترتب على ذلك انخفاض كبير في نوعية الخدمات . وأضافت قائلة انه من المؤسف أن معظم المقترحات الفنية المتعلقة بالترشيد قد رفضت .

٢ - وتابعت قائلة ان هناك تغيرا مشجعا واضحا في ما كانت تعاني منه لجنة المؤتمرات سابقا من عدم القدرة على اتخاذ اجراءات حاسمة . وقد برزت اقتراحات من شأنها أن تدعم الاستخدام الفعّال لموارد خدمة المؤتمرات . وذكرت أن على الهيئات الفرعية أن تلتزم على نحو فعّال بتوصيات اللجنة . وفي حين أن مستوى استفادة عدد من الأجهزة من خدمات المؤتمرات قد تحسن ، فانه يتعين على لجنة المؤتمرات أن تكون مستعدة لتحدي الأجهزة التي تجاهلت أوامر الجمعية العامة . وقالت إن الاستخدام الفعّال لموارد المؤتمرات أمر ضروري . وأعربت عن تأييد وفد بلادها لتوصيات اللجنة المتعلقة ببعثات التخطيط ، ولاسيما التوصية القائلة بوجوب عدم ايفاد بعثات الى أماكن تتوفر فيها تسهيلات تابعة للأمم المتحدة أو سبق أن انعقد فيها اجتماع مماثل .

٣ - وقالت إن وفد بلادها يلاحظ توصيات اللجنة المتعلقة بخفض عدد الهيئات الفرعية التي لها الحق في المحاضر الموجزة . وأضافت انه ينبغي أن تظل محاضر الاجتماعات في الحد الأدنى المطلق . وأوضحت أن الولايات المتحدة تؤيد قرار وضع اجراءات استعراض رسمية للأجهزة التي تطلب الاجتماع في المقر خلال دورة الجمعية العامة .

٤ - وأردفت قائلة ان لجنة المؤتمرات قد قررت ، في الفقرة ٧٤ من تقريرها ، أن تستعرض خدمات المؤتمرات المقدمة الى المؤسسات غير الممولة من الميزانية العادية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث . بيد انه ليس هناك ما يشير الى ذلك في مشروع القرار الوارد في التقرير ومن ثم يرغب وفد بلادها في التأكد من ان تقريرا عن هذه الخدمات سوف يقدم بالفعل .

٥ - وقالت في خاتمة كلامها ان الولايات المتحدة تولي أهمية كبيرة لأعمال لجنة المؤتمرات وتؤيد تجديد ولايتها لفترة ثلاث سنوات أخرى ، مفترضة أنها ستواصل التطور

(السيدة شيراوز ، الولايات المتحدة الامريكية)

لتصبح آلية فعّالة لادارة موارد خدمة المؤتمرات . وقالت ان من الضروري للجنة أن تضطلع بدور فعّال في هذا الصدد . وذكرت أن وفد بلادها يؤيد مشاريع القرارات التي اقترحتها اللجنة .

٦ - السيد بارابانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه مادمنا نطلب الآن من الجمعية العامة أن تجدد ولاية لجنة المؤتمرات ، فمن الحكمة أن ننظر فيما أنجزته بالفعل هذه اللجنة خلال الـ ١٢ سنة من وجودها . وذكر أنها حققت عددا من النتائج الايجابية ، إذ قدمت توصيات فرضت بها الى حد ما النظام على أنشطة مؤتمرات الأمم المتحدة وجعلتها أكثر وضوحا ومقتصدة . بيد أن نية الجمعية العامة كانت تتجه بانشائها اللجنة الى وضع حد للزيادة المستمرة في عدد الدورات والاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها هيئات الأمم المتحدة والتي تكلف الدول الاعضاء غاليا وهو ما فشلت في تحقيقه اللجنة . فعدد الاجتماعات والمؤتمرات لا يزال يزداد من سنة الى سنة ، كما يزداد حجم الوثائق سنويا بمئات الآلاف من الصفحات ، وازدادت ميزانية خدمة المؤتمرات منذ انشاء اللجنة بأربعة أضعاف .

٧ - وواصل كلامه قائلا إن السبب الرئيسي هو ان اللجنة تجتنب أي مناقشة جادة للمسائل الرئيسية المتعلقة بشؤون المؤتمرات في الأمم المتحدة ، مفضلة تناول المسائل الثانوية التي تقع عموما ضمن اختصاص الأمانة العامة . ونتيجة لذلك ، أصبحت مناقشة الجمعية العامة لتقرير اللجنة شيئا روتينيا لا يتخللها تبادل للآراء فيما بين الدول . ولذلك فليس من قبيل المفاجئة أن التوصية الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (A/41/49) كرست لطرق تحسين طريقة عمل لجنة المؤتمرات . وقال ان بعض توصيات الفريق تحتاج الى توضيح ، ذلك انه من الصعب مطالبة لجنة المؤتمرات بالاضطلاع بوظائف تابعة فعلا للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أو للامانة العامة .

٨ - ومضى قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة ، لدى تمديدها ولاية لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات أخرى ، أن تبين بوضوح المهام التي ينبغي للجنة الاضطلاع بها والمهام التي ينبغي أن توليها الأولوية . وينبغي أن تكون أولى هذه المهام خفض عدد المؤتمرات الاستثنائية التي تعقد كل سنة الى الحد الأدنى المطلق . وينبغي أن تكون المهمة الثانية ضمان التوزيع الأمثل لموارد خدمة المؤتمرات بين مختلف مجالات نشاط الأمم المتحدة وفقا للأهمية التي يوليها الميثاق لكل منها . ويتعين كذلك على اللجنة أن تقوم ، على سبيل الأولوية ، بدراسة خبرة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وامكانية تطبيق ما تعلمته هذه المؤسسات على الأمم المتحدة .

(السيد بارابانوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٩ - وقال في ختام حديثه إن الفقرة ٧٦ من تقرير اللجنة تشير الى مذكرة من الوفد الدائم للنمسا يعرض فيها وضع مركز المؤتمرات النمساوي الجديد تحت تصرف الأمم المتحدة مجانا ابتداء من ١ أيار/مايو ١٩٨٧ . وقال إنه نظرا الى الظروف الحالية للمنظمة فانه يرحب ترحيبا خاصا بهذا العرض . وأضاف قائلا إن وفد بلاده يقترح أن يتضمن القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة بشأن تقرير لجنة المؤتمرات فقرة منفصلة تعرب فيها عن الامتنان للحكومة النمساوية وتصدر فيها تعليمات للجنة المؤتمرات لتولي الاعتبار اللازم لهذا العرض الكريم في اعمالها المقبلة المتعلقة بوضع جدول الاجتماعات والمؤتمرات .

١٠ - السيد لي يونغ (الصين) : قال إنه نظرا للصعوبات المالية الحالية فقد أصبحت مسالة الاستفادة الى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة لترتيب الاجتماعات بطريقة رشيدة ومراقبة الوثائق مهمة هامة ، ان لم تكن يسيرة . وذكر أن ارجاء عقد بعض الاجتماعات والمؤتمرات التي كان من المقرر في البداية عقدها في عام ١٩٨٦ قد ترتب عليه ازدياد العدد الكلي للاجتماعات في عام ١٩٨٧ ليبلغ ٢١٧ اجتماعا ، مما يجعل من الصعب ترتيب جدول للسنة . وقال إن وفد بلاده يوافق على الجدول الزمني المنقح الذي اقترحته لجنة المؤتمرات .

١١ - وتابع قائلا إن تحسنا ملحوظا قد أحرز في الاستفادة من خدمات المؤتمرات بفضل أعمال اللجنة وادارة شؤون المؤتمرات . وذكر أن وفد بلاده يؤيد تجديد ولاية اللجنة لمدة ثلاث سنوات أخرى والاقتراح المتعلق بتحسين استعمال موارد خدمة المؤتمرات ، الوارد في مشروعي القرارين باء وجيم اللذين أوصت بهما اللجنة في تقريرها . وقال إنه يلاحظ الاصلاحات التي بدأت في تنفيذها ادارة شؤون المؤتمرات لتحسين مراقبة الوثائق مما نتج عنه أن الوثائق أصبحت توزع الآن في الوقت المناسب أكثر من ذي قبل . إن وفد بلاده وهو يضع في اعتباره الهدف نفسه ، يؤيد اقتراح تمديد فترة تطبيق الحدّ من محاضر الاجتماعات المفروض بموجب القرار ١٤/٣٧ جيم ثلاث سنوات أخرى .

١٢ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن وفد بلاده مدرك تماما للصعوبات المالية التي حتّمت إرجاء اضافة فريق من المحررين الصينيين للوثائق الرسمية ، فإنه ينبغي لادارة شؤون المؤتمرات أن تلاحظ أن تراكم الأعمال سيتطور من سيء الى أسوأ اذا لم يتم إنشاء الفريق بسرعة . وبناء على ذلك ، أعرب عن رغبته في اقتراح اعادة التوزيع الفوري لثلاث وظائف من دائرة الترجمة الصينية لانشاء نواة فريق التحرير . وقال في خاتمة كلمته إن عملية اعادة التوزيع هذه لن يترتب عليها أي عبء مالي اضافي ، في حين أن الوظائف المتبقية يمكن أن تنتظر قرارا من الجمعية العامة .

١٣ - السيد هادوين (كندا) : قال إن تقرير لجنة المؤتمرات يعكس روح المسؤولية المالية والاصلاح السائدة حاليا ، ويشكل خطوة من أجل بناء منظمة أكفأ . وذكر أن بلده يرحب بالجهود الرامية الى مراقبة الوثائق وخصوصا مسألة النظر في استخدام المحاضر الموجزة المختصرة . وقال إن المحاضر من هذا النوع كافية لبيان المناقشات على أن يكون الشاغل الأساسي هو دقة المحاضر وصدورها في الوقت المناسب . ويتعين على لجنة المؤتمرات أن تواصل بحث اقتراح اعتماد المحاضر المختصرة لفترة تجريبية مدتها سنتان .

١٤ - وتابع قائلا إن وفد بلده فزع لمستوى استفادة بعض الهيئات من خدمات المؤتمرات . وأوضح انه ليس هناك ما يبرر الدفاع عن أرقام مثل نسبة عدم الاستخدام البالغة ٦٥ في المائة من جانب اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، حتى في الحالات التي تمثل فيها تحسنا بالنسبة لمعدلات الاستخدام السابقة . وقال إنه يتعين على لجنة المؤتمرات أن تدرج في تقريرها قائمة بالهيئات التي لم تستخدم الموارد استخداما ملائما كخطوة أولى لحل المشكلة .

١٥ - واستطرد قائلا إن الجدول الزمني للمؤتمرات يبدو متمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ على الرغم من أن مسألة عقد ثماني مؤتمرات استثنائية في عام ١٩٨٧ ، بدلا من المؤتمرات الخمسة المرخص بها بموجب القرار ، تبعث على القلق ، وإن مسؤولية ذلك تقع على الدول الأعضاء التي ينبغي عليها أن تتحلى بالانضباط . وقال في خاتمة كلمته إن مشروع القرار الذي اقترحته لجنة المؤتمرات يبدو متوازنا . وإن وفد بلده يؤيد أعمال اللجنة كما يرحب بتوسيع نطاق سلطتها .

١٦ - السيد سيفياني (المغرب) : قال إن الجدول الزمني للمؤتمرات وسيلة قيمة للمتابعة العملية للتعاون المتعدد الأطراف في مجموعة واسعة من القضايا . وأوضح أن الترشيد ، وإن يكن ضروريا ، لا يمكن أن يتم على حساب مساعي الدول الأعضاء من أجل التعاون في محاولة لحل خلافاتها .

١٧ - وتابع قائلا إن وفد بلده يعارض بدء العمل بالمحاضر الموجزة المختصرة . وأوضح أن هذه المحاضر ، مهما بلغت من جودة الصياغة ، لا يمكن أن تعكس الأفكار التي تعرب عنها الوفود . وأضاف قائلا إن المحاضر الموجزة تستخدم كأساس للأعمال اللاحقة لبعض الأجهزة التي تحتاج الى بيان دقيق عن المداولات ذات الصلة . وأعرب عن تأييد بلده لرأي لجنة المؤتمرات المتمثل في عدم التفكير في امكانية استخدام للمحاضر الموجزة المختصرة . بيد أن وفد بلده يؤيد إزالة المحاضر الموجزة في حيث لا ترجى منها فائدة ، كما هي الحال في مؤتمرات إعلان التبرعات .

(السيد سيغياني ، المغرب)

١٨ - وفيما يتعلق بمسألة عدد الرسائل التي ترد من الدول الأعضاء قال انه ينبغي ان نضع في اعتبارنا أن لكل دولة حقا سياديا في تبليغ وجهة نظرها كتابيا ، وأنه لا ينبغي أن تفرض عليها أية شروط ، ما عدا شرط صلتها ببنود جدول الأعمال . وعلى أية حال ، فإن حجم الرسائل الواردة من الدول الأعضاء يتوقف على التطورات التي تحدث في المسرح الدولي . وينبغي للأمانة العامة ، عندما تعد تقريرها عن هذه الرسائل ، أن تضع في اعتبارها امتيازات الدول الأعضاء .

١٩ - وأعرب عن ترحيبه بتخفيض حجم الوثائق في الدورة الحالية وقال إن ذلك ينبغي أن يسهل التطبيق الصارم للقاعدة القاضية بالتوزيع المتزامن ، وأضاف قائلا إن من الأمور المفاجئة أنه وردت اشارة الى التطبيق المرن للقرارات ذات الصلة . وأوضح أن مثل هذه المرونة غير ممكنة نظرا لأنها تعني عدم المساواة في الحصول على الوثائق وبالتالي عدم المساواة في المشاركة في أعمال المنظمة . ولذلك فإنه ينبغي ضمان المساواة الحقيقية بين اللغات وبالتالي بين الوفود .

٢٠ - وقال في خاتمة حديثه إن وفد بلاده يشعر بالاغتباط لنوعية خدمات الترجمة الفورية في الأمم المتحدة وأنه في هذا الصدد يرغب في معرفة المعايير المستخدمة في تعيين الموظفين المؤقتين .

٢١ - السيد لوزا (مصر) : قال إن وفده يؤيد بصورة عامة تعليقات لجنة المؤتمرات ومشاريع القرارات التي أوصت بها في تقريرها (A/41/32 ، الفقرة ١) . لكنه يأسف للاتفاق الذي توصلت اليه اللجنة في دورتها التنظيمية ، على أن تقوم الأمانة بالتشاور مع موظفي مكتب اللجنة بمعالجة ما تم اقتراحه من تغييرات في الجدول لا تترتب عليها آثار مالية . ومن المؤسف أن تتخلى لجنة المؤتمرات عن جزء هام من مسؤولياتها المحددة في قراري الجمعية العامة ٣٢/٧٢ و ٣٥/١٠ ألف ، في وقت تنظر فيه الجمعية العامة في اقتراحات لتعزيزها .

٢٢ - وأردف قائلا إن اللجنة كانت متحفظة جدا في مناقشة أثر التغييرات التي اقترح الأمين العامة إدخالها على الجدول وأقرتها الجمعية العامة في المقرر ٤٠/٤٧٣ . وكان وفده يفضل أن تذكر اللجنة بوضوح أن تأجيل بعض الاجتماعات في عام ١٩٨٦ سيكون له ، في رأيه أثر على جدول عام ١٩٨٧ ، وهو أثر قد تود الجمعية العامة أن تنظر فيه . وذكر أن وفده غير راض عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإيفاد بعثات التخطيط ، التي تنقصها الدقة وتحيط بها القيود .

(السيد لوزا ، مصر)

٣٣ - وفيما يتعلق بملاحظات وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات بشأن التوزيع المتزامن للوثائق بجميع اللغات الرسمية ، قال إن وفده لا يرى كيف يمكن لقرار يتطلب توزيعا متزامنا ، واعتمد بعد النظر في بيان مالي ، أن يستتبع تنفيذه تكاليف إضافية . ولا يعتبر أن هناك مجالا للمرونة في تنفيذ مقرر في مثل هذه الاهمية .

٣٤ - السيد نتاكي بيرورا (بوروندي) ، ترأس الجلسة .

٣٥ - السيد كاستوفي (الدانمرك) : تحدث باسم وفده وكذلك باسم وفود فنلندا وايسلندا والنرويج والسويد ، فأعرب عن تأييدها العام لمشاريع القرارات التي أوصت بها لجنة المؤتمرات . وأضاف أنه على الرغم من أنه لم يتم التقيد في جميع الحالات بحدود الـ ٣٢ صفحة لتقارير الهيئات الفرعية ، أجرى عدد من اللجان تخفيضات كبيرة في تقارير عام ١٩٨٦ . وأضاف أن بوسع بلدان الشمال أن تؤيد حدود ٣٤ صفحة وأنها تأمل في أن تستمر اللجنة في إيلاء المسألة اهتمامها .

٣٦ - وفيما يتعلق بإدخال شكل مختصر للمحاضر الموجزة أوضح أن من الصعب جدا على الأمانة العامة أن تقرر ما يتعين نشره في هذا المحضر من بيان دولة من الدول الأعضاء ، إلا أن هناك بديلا يمكن استخدامه هو اصدار النص باللغة الاصلية وإيراد نص مختصر باللغات الأخرى . وأضاف قائلا إنه بوسع بلدان الشمال أن توافق على الغاء المحاضر الموجزة لمؤتمرات اعلان التبرعات وانها تأمل في أن تنظر لجنة الاركان العسكرية بجدية في وقف المحاضر الحرفية . كما انها تؤيد الاستمرار لمدة ثلاث سنوات أخرى في تجربة الحد من عدد هيئات الأمم المتحدة المقرر لها محاضر موجزة .

٣٧ - وفيما يتعلق بجدول المؤتمرات المقترح ، قال إن بلدان الشمال أدركت الصعوبة التي نجمت عن قرار تأجيل عدد من الاجتماعات والمؤتمرات من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٧ بسبب الأزمة المالية . وأضاف ان تضاعف عدد المؤتمرات والاجتماعات في عام ١٩٨٧ ، الناجم عن ذلك القرار سيتسبب في مشاكل ما لم يحدث تحسن كاف في الحالة المالية لعام ١٩٨٧ . وفي حين أنه لا يمكن للجنة المؤتمرات أن تتخذ قرارا نهائيا بشأن عقد اجتماع من الاجتماعات أو عدم عقده ، فمن الواضح أنه سيتم الغاء العديد من الاجتماعات المؤجلة . ويجب أن تناقش هذه المشكلة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن القرار المتعلق بجدول المؤتمرات .

(السيد كاستوفي ، الدانمرك)

٢٨ - واسترسل قائلا إن ممّا يؤسف له أنه جرى التخطيط لعقد أكثر من خمسة مؤتمرات خاصة في عام ١٩٨٧ ، ومن شان ذلك أن يُجهد قدرة الأمانة العامة على خدمة المؤتمرات وقدرة البلدان الصغيرة والمتوسطة على المشاركة بصورة فعّالة فيها . وتأمل بلدان الشمال أن توجه الجمعية العامة تعليمات إلى هيئاتها الفرعية لتحدد عدد المؤتمرات الخاصة بخمسة في أية سنة من السنوات ، وفي أن تتمكن الأمانة العامة من ارشاد تلك الهيئات كيما يتسنى تأجيل بعض المؤتمرات .

٢٩ - ومضى قائلا انه على الرغم من أن البيّانات الاحصائية عن استخدام موارد المؤتمرات محدودة ، يبدو أن عددا من الهيئات قد إستخدمت الموارد المخصصة لها على نحو أفضل بالمقارنة بالسنوات السابقة ، لا بل تعدّت نسبة الاستخدام المستهدفة البالغة ٧٥ في المائة . وأضاف أنه يجب توجيه الهيئات التي مازال استخدامها للموارد ناقصا إلى تقديم تقديرات لاحتياجاتها تتسم بمزيد من الواقعية .

٣٠ - واسترسل قائلا إن بلدان الشمال لا تتردد في تأييد تجديد ولاية اللجنة لثلاث سنوات أخرى ؛ لكنها تأمل في أن يتسنى تعزيز سلطتها وزيادة نفوذها .

٣١ - السيد غاما فيفوفيرا (البرازيل) : قال إن وفده متفق تماما مع توصية فريق الخبراء الحكوميين الدوليين رفيعي المستوى ، التي تدعو إلى تعزيز لجنة المؤتمرات وتوسيع نطاق مسؤولياتها . وقد حان الوقت لمنحها مركزا دائما يكون لها فيه صلاحيات محسَّنة وأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل .

٣٢ - وفيما يتعلق بجدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ١٩٨٧ ، قال إن وفده لاحظ مع الارتياح المقرر الذي إتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتخفيض عدد جلساته في دورة ربيع ١٩٨٧ بنسبة ٦٠ في المائة . إلا انه يأسف لعجز المجلس عن الامتثال للفقرة ٤ من المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، بعقد الدورة المقبلة للجنة مركز المرأة بمقرها الرسمي بفيينا . وأضاف أن وفده يرحب بالاستعداد المجدد الذي أعربت عنه لجنة المؤتمرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعاون في وضع جدول الاجتماعات ، لكنه ينتظر من لجنة المؤتمرات أن تقوم في المستقبل بتوجيه الانتباه في تقريرها إلى أي خروج عن أحكام قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ .

٣٣ - وأردف قائلا إن هناك إتجاها يؤسف له لدى بعض الهيئات إلى إتخاذ قرارات دون مراعاة الأحكام المعتمدة لترشيد جدول المؤتمرات وتخفيض تكاليف خدمتها . كما أن من المزعج أن بعض هيئات تود أحيانا التمتع بمركز لا يتماشى مع النظام الداخلي للجمعية

(السيد غاما فيفوفيرا ، البرازيل)

العامة الذي يعطي اللجنة الخامسة صلاحية البت في المسائل الادارية والمالية . وذكر أن وفده يعلق أهمية كبيرة على تطبيق القواعد التي تنص على أن تعقد هيئات الأمم المتحدة اجتماعاتها بمقارها وأن تصدر وثائق ما قبل الدورة قبل مهلة كافية ، وأن تنظم برامج العمل لفترة سنتين ، وأن تترك مهلة مناسبة بين دورات نفس الهيئة . وبذلك يجب ألا يضاف إلى الجدول الموافق عليه لعام ١٩٨٧ أية اجتماعات أو دورات سبق تأجيلها طبقا للمقرر ٤٧٢/٤٠ إذا كان قد سبق تحديد انعقادها في السنة التالية . ولا ينبغي النظر في الحالات الاستثنائية إلا إذا توفر مبرر كاف يتصل بالاحتياجات أو الأولويات .

٣٤ - واسترسل قائلا إن وفده يؤيد الاقتراح الرامي إلى الغاء المحاضر الموجزة في مؤتمرات اعلان التبرعات ودعوة لجنة الأركان العسكرية إلى النظر في الاستغناء عن المحاضر الحرفية . وأضاف أنه ليس لوفده أي إعتراض رئيسي على التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من تقرير لجنة المؤتمرات ، إلا أنه يحث اللجنة على أن تُبقي قيد الاستعراض عدد الأجهزة الفرعية التي يحق لها استثنائيا ، الحصول على محاضر موجزة . كذلك يتعين عليها أن تنظر في إمكانية الاسراع بإصدار المحاضر الموجزة والحرفية . ونظرا للقيود المالية الحالية يجب توجيه اهتمام كاف لامكانيات زيادة ترشيد عملية إصدار الوثائق والمحاضر .

٣٥ - السيد تيتامانتي (الأرجنتين) : قال إن وفده يؤيد توصيات لجنة المؤتمرات الرامية إلى ترشيد أعمال إدارة شؤون المؤتمرات وزيادة فعاليتها . وذكر أنه مستعد لقبول جدول المؤتمرات بشكله المقترح لكنه يرى نفسه مضطرا للإشارة إلى أن الأسباب التي أدت إلى تعديله ما تزال قائمة . والواقع أنه يبدو وكأن الحالة ستكون أسوأ في السنوات المقبلة . وذكر أنه سيتم التطرق لأسباب هذه المشكلة وحلولها الممكنة أثناء النظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين الدوليين رفيعي المستوى ، إلا أنه ينبغي ألا تغيب عن ذهن اللجنة الخامسة لدى الموافقة على جدول المؤتمرات .

٣٦ - وأردف قائلا انه يجب بذل الجهود لتحقيق توزيع أكثر توازنا للاجتماعات على مدار السنة ، وأضاف أن وفده غير متيقن من أن الجدول المقترح يبلغ هذا الهدف الذي يعتبر أساسيا ليس فقط بوصفه وسيلة لاستخدام الموارد المتاحة إستخداما أمثل بل كذلك لأن الوفود بدونه غير قادرة على الاشتراك في مختلف الاجتماعات بصورة كافية أو الاستعداد لها كما ينبغي ، ويجب أن تولي لجنة المؤتمرات هذه المسألة ما تستحقه من إهتمام ، وفاءً بالولاية المخولة لها بموجب الفقرة ٣ (هـ) من قرار الجمعية العامة

(السيد تيتامانتي ، الأرجنتين)

٧٢/٣٢ . وفي حين أنه ليس للجنة المؤتمرات أن تعدل القرارات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة بشأن اجتماعاتها المقبلة ، إلا أنه يمكن لها أن تقدم لها المشورة المناسبة لدى نظرها في المواعيد الممكنة وإلا فقد يتعين مرة أخرى تقصير مدة الدورات أو الغائها على حساب المسائل التي لا بد من النظر فيها .

٣٧ - واستطرد قائلا إنه ، بصرف النظر عما قد يتخذ من تدابير بناء على توصيات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيعي المستوى بشأن لجنة المؤتمرات ، يجب تمكين هذه اللجنة من القيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها ويجب على وجه التحديد ألا تغيب عن الأذهان لدى إتخاذ قرار بشأن تجديد ولاية اللجنة ، التكاليف المرتفعة لخدمة المؤتمرات والوثائق ، وضرورة المتابعة الملائمة للعديد من القرارات المتخذة بشأن هذه المسألة .

٣٨ - السيد براوني (نيوزيلندا) : قال ، مشيرا إلى "التحسن الملحوظ" في إستخدام موارد خدمة المؤتمرات (A/41/32 ، الفقرة ٣٤) أن لجنة المؤتمرات فيما يبدو تبالغ في هذه الحالة . وأن معدل إستخدام لا يتجاوز ٧٥ في المائة بالنسبة لنصف هيئات الأمم المتحدة لا يبرر في نظر وفده هذا التوجه الايجابي في ذلك الجزء من تقرير اللجنة . ورأى أن على اللجنة أن تظل على إتصال وثيق مع الهيئات ذات الأداء غير المرضي وأن تتخذ كل الخطوات المناسبة لإجراء التحسينات .

٣٩ - واسترسل قائلا إن وفده يؤيد المبادئ التوجيهية لايفاد بعثات التخطيط الواردة في مشروع القرار جيم الذي أوصت به لجنة المؤتمرات ، وتأمل في أن يتم الالتزام بها بدقه . لكنه أبدى قلقه مشككا في الحاجة إلى صياغتها لاعتبارها من الممارسات الروتينية .

٤٠ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بما قررته اللجنة ، كما جاء في مشروع القرار دال ، أي إمعان النظر في مسألة الوثائق . كما يرحب بمقررها بأن تقوم في دورة مقبلة بالنظر بتفصيل في مسألة عدد الرسائل الواردة من الدول الأعضاء . وستكون الدراسة المقترحة خطوة مفيدة نحو الثني عن الاسراف في الاستفادة من تعميم الوثائق عندما يكون من الأنسب ، بسبب محتواها ، أن تتولى هذه المسؤولية الدولة العضو المعنية وأضاف أن وفده كان مستعدا في الماضي للموافقة على أن تمارس الدول الأعضاء ذاتها القيود والحدود الملائمة في هذا الصدد . لكن ذلك أدى إلى حالة تواجه فيها المنظمة حجما لا يطاق من الورق والنفقات . وذكر أن وفده يرحب بالتعهد بتجديد الجهود لوضع مبادئ توجيهية أوضح وأدق .

(السيد براوني ، نيوزيلندا)

٤١ - وأشار في معرض تطرقه إلى جدول المؤتمرات إلى أن وفده حث الامم المتحدة مرارا على الالتزام التزاما تاما بمبدأ عقد جميع الاجتماعات في المقررات الرسمية ، وأضاف أنه لازال يشعر بالقلق إزاء الاستثناءات الجارية على هذا المبدأ الذي قبلته الجمعية العامة في قرارها ٣٤٣/٤٠ طاء . وتشهد الارقام المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الاربعين المستأنفة على الإفراط في تكاليف عقد بعض الاجتماعات في جنيف بدلا من نيويورك . لذلك ينبغي التقليل من هذه الاستثناءات أو الغاؤها .

٤٢ - وأردف قائلا إن وفده لا يرى أى إعتراض معين على عقد أي مؤتمر خاص مقرر لعام ١٩٨٧ ، لكنه يشعر بالقلق لانه على الرغم من إتخاذ الجمعية العامة قرارا في دورتها الاخيرة يفرض حدا على عدد من هذه المؤتمرات ، يبدو الآن أنه لا يوجد أي جهاز لمراقبته أو تنفيذه . ولذلك يستحسن عندما توصي لجنة المؤتمرات بجدول منقح أن تشير بصورة خاصة إلى وجود محاولة للخروج عن قرار الجمعية العامة .

٤٣ - السيد تايهيتو (اندونيسيا) : قال إن مسألتي الحد من الوثائق وتوفير محاضر للجلسات تكتسبان مزيدا من الأهمية في ضوء الأزمة المالية ، وانه يجب استخدام الموارد بطريقة فعالة من حيث التكلفة .

٤٤ - وأشار الى أنه أعرب عن وجهات نظر مختلفة بشأن تفسير مقرر الجمعية العامة ٤٧٣/٤٠ المتعلق بالاحقية في توفير محاضر موجزة . وقال إن وفده يرى ان المقرر لا ينطبق إلا على عام ١٩٨٦ ، وانه لم يشر الى الاحقية في عام ١٩٨٧ . وان اندونيسيا ترحب بقرار لجنة المؤتمرات الذى يقضي باستطلاع وجهات النظر الاخرى لهيئات ادارة البرامج المختلفة فيما يتعلق بحاجتها الى المحاضر الموجزة . وذكر انه لا يكفي ، في العمل على تحسين ادارة الوثائق ، التركيز على مسؤولية الأجهزة الحكومية الدولية وحدها . وان من الضرورى أن يشمل التحسين الأمانة العامة ، ولاسيما فيما يتعلق بإصدار المحاضر الموجزة في حينها .

٤٥ - وذكر ان وفده يمكن ان يقبل الحواشي التفسيرية الواردة في مشروع الجدول المنقح للمؤتمرات على أساس ان الموافقة النهائية على الجدول المنقح لن تتم إلا بعد ان تنظر الجمعية العامة في البند .

٤٦ - وأشار إلى أن توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى فيما يتعلق بلجنة المؤتمرات تشهد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في

(السيد تياهيتو ، اندونيسيا)

تشجيع الاستخدام الكفؤ لخدمات المؤتمرات . وبالنظر الى أثر الأزمة المالية ، فإن هناك حاجة ماسة الى تعزيز لجنة المؤتمرات كخطوة نحو ترشيد خدمات المؤتمرات . وأعرب عن اعتقاد وفده بأن اللجنة ستكون أكثر فعالية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، أكثر منها كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ، لأنها ستقوم عندئذ بإعداد جدول مؤتمرات المجلس وستكون في موقف أفضل يضمن لها إعداد جدول اجتماعات أفضل تخطيطا ، واستخدام خدمات المؤتمرات بصورة أكثر كفاءة .

٤٧ - السيد تاكاسو (اليابان) : قال إن ترشيد الاجتماعات والوثائق المتصلة بها أمر مهم ليس فقط لأنه يخفض الفاقد فحسب بل ولأنه يساعد الدول الأعضاء على المشاركة بصورة أكثر فعالية في الأعمال التي تتم في الاجتماعات .

٤٨ - وأعرب عن تقدير وفده البالغ للعمل الذى تقوم به لجنة المؤتمرات من أجل تحسين الخدمات ، مثلا ، في الترجمة الشفوية . وذكر ان الحالة الراهنة لخدمة المؤتمرات لا يمكن أن تكون باعثة على الارتياح . ذلك أن الكثير من هيئات الأمم المتحدة تبدد باستمرار أكثر من نصف موارد المؤتمرات المخصصة لها . كما أن هناك تركيزا للاجتماعات زائدا عن اللازم فيما بين نيسان/ابريل وحزيران/يونيه من كل سنة ، الأمر الذى يجعل من الصعب على معظم الوفود ان تشارك فيها بصورة كاملة . ومازال الكثير من الهيئات الفرعية يجتمع خارج مقاره ، وما برح عدد منها يجتمع في نيويورك خلال دورات الجمعية العامة . وقد زاد حجم الوثائق منذ فترة طويلة وتجاوز قدرة الوفود العادية على استيعابها كلها . وقال إن اقتران هذه الزيادة في حجم الوثائق بتأخر توزيع الكثير منها ، يخفض الى حد كبير من المساهمة التي يفترض ان تؤديها الوثائق في المناقشات التي تجرى بين الدول الأعضاء .

٤٩ - وأعرب عن أمل وفده في أن تشدد اللجنة الرقابة على القواعد والمبادئ التي وضعتها الجمعية العامة ، وان تتأكد من ان الهيئات الفرعية قد تخلصت من الفاقد وانها تُرشِّد برامج عملها وتلتزم بالقواعد . كما أعرب عن ترحيب وفده بتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى فيما يتعلق بترشيد المؤتمرات والاجتماعات . وأعرب عن اعتقاده بأن لجنة المؤتمرات ينبغي ألا تتردد في التوصية بإجراء تغييرات في أماكن عقد الاجتماعات أو توقيتها أو فترة انعقادها .

٥٠ - وقال إن وفده متفهم للطريقة التي استجابت بها لجنة المؤتمرات لمقرر الجمعية العامة ٤٧٢/٤٠ . غير أنه ينبغي ، بسبب الأزمة الاقتصادية ، ان يقتصر تواتر

(السيد تاكاسو ، اليابان)

المؤتمرات ومدتها على الحد الأدنى اللازم لإنجاز المهام الضرورية . وعلى ذلك فإن من المستصوب تأجيل الموافقة الرسمية على مشروع جدول المؤتمرات الى أن تتضح الحالة المالية للمنظمة في عام ١٩٨٧ .

٥١ - وأردف قائلا أن تغطية المحاضر الموجزة ينبغي أن تقتصر على الهيئات التي لا يمكن أن تعمل دون محاضر . ومن المحتمل تماما أن تكون المحاضر الموجزة ضرورية فعلا بالنسبة للهيئات القانونية التي تضطلع بالتدوين . ومن ناحية أخرى ، يصعب تبرير التغطية بالأهمية السياسية للهيئة وحدها ، وانه ينبغي في مثل هذه الحالات أن يكون التقرير الذي تصدره الهيئة كافيا لتحقيق أغراض الجمعية العامة . وأعرب عن أمل وفده في أن تستجيب هيئات الادارة الموجه اليها التقرير ، بصورة ايجابية ، لتوصيات اللجنة ، وان تقوم الأجهزة التي يحق لها تلقي محاضر جلسات بقصر التغطية على بنود جدول الأعمال التي لا يمكن الاستغناء عن محاضر جلسات لها . كما أعرب عن أمل وفده في أن تتعاون هذه اللجان تعاونا كاملا إذا استدعى الأمر ذلك في ضوء الحالة المالية في عام ١٩٨٧ .

٥٢ - السيد ملتيك (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قال إنه يجب تخطيط وتنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة ودوراتها بأكثر الطرق الممكنة فعالية . وان وفده يثني على لجنة المؤتمرات للجهود التي تبذلها من أجل تطبيق هذا المبدأ . ولهذا فقد أيد وفده مشاريع القرارات ألف وباء وجيم ودال المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة لاعتمادها .

٥٣ - واستطرد قائلا إن مشروع الجدول المنقح للمؤتمرات لعام ١٩٨٧ يعكس الجهود التي بذلتها لجنة المؤتمرات للتوصل الى أفضل توقيت للدورات التي تعقدها كل هيئة من الهيئات ، ولعقد المؤتمرات كلها تقريبا في مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة . وأشار الى الأهمية الخاصة للفقرة ٣ من مشروع القرار ألف ، التي تأذن للجنة بأن تدخل على جدول المؤتمرات لعام ١٩٨٧ أية تعديلات قد تتطلبها المقررات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . وأعرب عن ترحيب وفده بهذا التحديد الواضح للاختصاصات ، حيث ان عام ١٩٨٦ قد شهد إلغاء أو تأجيل أو تقصير مدة عدد من المؤتمرات ، وان ذلك لم يكن متمشيا مع رغبات الجمعية العامة في كل الحالات .

٥٤ - وقال إن تعاون لجنة المؤتمرات مع جميع هيئات الأمم المتحدة في تحقيق استخدام أفضل لموارد خدمة المؤتمرات هو وسيلة مهمة لتعزيز فعالية هذه الهيئات ،

(السيد ملتيك ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

وأنه قد أسفر بالفعل عن نتائج ايجابية . ولا شك ان حسن استخدام الوقت المخصص للمؤتمر ، ببدء الاجتماعات وإنهائها في أوقاتها المحددة ، يحقق وفورات فعلية . وأثنى على إدارة شؤون المؤتمرات لقيامها بتحسين تنسيق خدمات المؤتمرات في مقر الامم المتحدة وأماكن المؤتمرات الاخرى ؛ وقال إن التعاون بين المقر ومكتب الامم المتحدة في جنيف ينبغي أن يكون نموذجا يحتذى في مراكز العمل الاخرى التابعة للامم المتحدة ؛ وان وفده راض تماما عن المبادئ التوجيهية التي وضعت من أجل إيفاد بعثات التخطيط للمؤتمرات التي تعقد خارج مقار الامم المتحدة . وينبغي للجنة المؤتمرات أن تحلل النتائج التي تتوصل اليها هذه البعثات بعناية كاملة ، وان تقدم تقريرا عما تتوصل اليه في هذا الصدد .

٥٥ - وأعرب عن تأييد وفده للنهج الذى تتبعه لجنة المؤتمرات لمراقبة الوثائق والحد منها ، ولاسيما الاحكام الواردة في مشروع القرار دال . وفيما يتعلق بمسألة المحاضر الموجزة ، قال إن وفده سبق أن أعرب عن وجهة نظر مؤداها أنه لا ينبغي التضحية بالمضمون لغرض الايجاز . ولهذا فإن وفده يؤيد كل التأييد النتيجة التي توصلت اليها لجنة المؤتمرات في الفقرة ٨ من تقريرها .

٥٦ - السيد فيزنر (وكيل الامين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : أكد للجنة انه سيقوم هو وزملاؤه بدراسة جميع الملاحظات والمقترحات التي أبديت في سياق المناقشة واتخاذ الاجراءات المناسبة .

٥٧ - وقال إن سؤالين قد أثيرا : أحدهما متعلق بتكاليف خدمات المؤتمرات المقدمة لمنظمات وبرامج الامم المتحدة غير الممولة من الميزانية العادية ، والآخر متعلق بالمعايير المستخدمة في اختيار المترجمين الشفويين العاملين لحسابهم الخاص . وأكد لممثل الولايات المتحدة أن الامانة العامة تنوي بالفعل إضافة بند إلى مشروع جدول أعمال لجنة المؤتمرات لدورتها لعام ١٩٨٧ عن توفير خدمات المؤتمرات للمنظمات غير الممولة من الميزانية العادية في الامم المتحدة مثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وستعد تقريرا بشأن الموضوع .

٥٨ - وفيما يتعلق بسؤال ممثل المغرب ، قال إنه عند استخدام المترجمين الشفويين العاملين لحسابهم الخاص تطبق معايير صارمة جدا . وأضاف أن معظم المترجمين الشفويين العاملين لحسابهم الخاص ممن تستخدمهم إدارة شؤون المؤتمرات قد نجحوا في

(السيد فيزنر)

الامتحان التنافسي الذى عقدته الامم المتحدة ولكنهم أحيلوا على التقاعد من الخدمة لدى المنظمة ، أو فضّلوا عدم العمل لديها كل الوقت ، وأضاف أن الآخرين نجحوا في امتحانات المترجمين الشفويين التي عقدتها مؤسسات أخرى في منظومة الامم المتحدة . وقال ان الادارة لا توظف سوى المترجمين الشفويين الراسخين دوليا في مجال المؤتمرات ممن لديهم خبرة وشعور بالمسؤولية ، ولا توظف من لا يزالون في مرحلة التدريب أو يفتقرون إلى الخبرة المناسبة .

٥٩ - وقال إنه إذ يضع في الإعتبار المستوى الرفيع للمهارة المهنية والتفاني السائد بين موظفي إدارة شؤون المؤتمرات ، وعبارات التأييد التي أعربت عنها وفود كثيرة فإنه يثق بأن الادارة ستتمكن حتى في هذه الأوقات العصيبة من العمل على نحو يرضي اللجنة الخامسة .

البند ١١٦ من جدول الأعمال - جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/41/11)

٦٠ - السيد غريفث (استراليا) : قال إن استراليا عمل في لجنة الاشتراكات لعدة سنوات ، وهو على استعداد لمواصلة العمل إذا قررت اللجنة الخامسة ذلك .

٦١ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة لم تعتمد في دورتها الأربعين أي قرار بشأن أعمال لجنة الاشتراكات وذلك أساسا لأن الوفود لم تتمكن من الإتفاق على طريقة لتحديد جدول الاشتراكات في المستقبل . وقال إنها جميعا تقر مبدأ القدرة على الدفع ، ولكن الصعوبات تظهر عندما تحاول تعريف ذلك المبدأ تعريفا مقبولا لجميع الدول . إلا أن هذه الصعوبات يجب ألا تردع اللجنة الخامسة عن التماس جدول للأنصبة المقررة يكون أبسط وأكثر شفافية وإنصافا . وقال إن دراسة المنهجيات البديلة التي أجرتها لجنة الاشتراكات تتيح الفرصة للنظر في بعض النهج الجديدة .

٦٢ - واستطرد قائلا ان وفده يفضل خاصة الاقتراح الأول من الاقتراحات الأربعة التي قدمتها لجنة الاشتراكات ، الذى يقسم الدول المساهمة الى ثلاث مجموعات عريضة . وكان رئيس اللجنة قد أبلغ بأن أعضاءها يشعرون ببعض التردد إزاء هذا الاقتراح . ومن ناحية أخرى ، يوجد قدر كبير من التردد إزاء المنهجية الحالية ، إلا أن وفده ميال لاقتراح التقسيم الى "مجموعات" ، ذلك لأن هذا الاقتراح على وجه التحديد يوحي بالمساعدة في حل بعض الصعوبات التي يشعر بها الأعضاء .

(السيد غريفث ، استراليا)

٦٣ - واسترسل قائلا ان اقتراح التقسيم الى "مجموعات" لن يؤدي إلى أي توزيع جديد كبير للأعباء المالية بين الشرق والغرب أو الشمال والجنوب . فهذه التغييرات لا تقع في نطاق الامكانية العلمية في ظل المناخ السياسي والمالي الحالي . والميزة الرئيسية للإقتراح هي انه يقدم طريقة أبسط وأكثر تقنية وموضوعية وترابطا منطقيا لتحديد الأنصبة المقررة في إطار الثلاث مجموعات . وقال إن وفده يرى أنه يمكن داخل المجموعات القيام على نحو أسرع بتوجيه عملية تعديل الاشتراكات وإعادة توزيعها بعيدا عن العراقيل السياسية وغيرها من العوائق . وأضاف ان ذلك الاقتراح سيؤدى أيضا الى انخفاض كبير في عدد المشاكل الاحصائية النابعة من انعدام إمكانية المقارنة بين إحصاءات الدخل القومي ، وسيمهد بوجه عام لوضع جدول أكثر "شفافية" .

٦٤ - ومضى قائلا انه يتعين التغلب على عدد من الصعوبات قبل تنفيذ أى منهجية جديدة أو منقّحة . ولا يمكن على هذه الأسس وحدها رفض الاقتراحات التي درستها لجنة الاشتراكات . وقال إن وفده يرى أن الدراسة الحالية للجنة يجب أن تستكمل وان تقدم توصيات ثابتة إلى الجمعية العامة . وينبغي للجنة الخامسة أن توجه لجنة الاشتراكات الى القيام في تقريرها الحالي بتحسين هذه الاقتراحات ، وتقديم تقرير نهائي وتوصيات الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

٦٥ - ثم ترأس السيد فونتين - اورتيس (كوبا) الجلسة .

٦٦ - السيد وانغ ليان شينغ (الصين) : قال إن أى منهجية لتقسيم الأنصبة ينبغي ألا تبتعد عن مبدأ القدرة على الدفع الوارد في قرار الجمعية العامة ١٤ (د - ١) الذى أدى بعد ٤٠ سنة من التحسين المستمر إلى تزايد تقاسم النفقات على نحو معقول بين الدول الأعضاء . وقال إن اعتماده من جانب الأغلبية الساحقة من المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها إنما يدل على انه قد أصبح مبدأ معترفا به عامة في تقرير المسؤوليات المالية . وعلى الرغم من صحة القول بأن بعض أوجه القصور قد ظهرت في المنهجية الحالية للأنصبة المقررة نتيجة لتغير الظروف فإن الرد الصحيح على ذلك هو إدخال تحسينات على المنهجية الحالية لجعلها أكثر تطابقا مع مبدأ القدرة على الدفع بدلا من الدعوة الى أجراء تغييرات جذرية فيها أو التخلي عنها تماما .

٦٧ - وأعرب عن معارضة وفده بقوة لأية زيادة في الأنصبة المقررة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وقال إن الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون قد منحت لهم بناء على الخلفية التاريخية للحرب العالمية الثانية ، وأنها مرتبطة بالالتزامات

(السيد وانغ ليان شينغ ، الصين)

والمسؤوليات التي أناطها بهم الميثاق . ومن واجبهم الاضطلاع بالمسؤولية الاساسية نحو صيانة السلم والأمن الدوليين وقد تحملوا بالفعل التزامات مالية إضافية بالنسبة لعمليات صيانة السلم . وان أى زيادة في أنصبتهم المقررة ستشكل انتهاكا لمبدأ القدرة على الدفع . في حين أن الحجة القائلة بأن الزيادة لها ما يبررها نظرا الى المزايا الممنوحة للأعضاء الدائمين ، فانها تشكل محاولة لإضفاء الشرعية على التصويت المرجح ، بافتراض أنه يتعين وجود صلة بين المال والحقوق . وذكر ان وفده يوافق على الرأى المعرب عنه في تقرير لجنة الاشتراكات ومفاده انه ينبغي للأمم المتحدة ألا تجعل أنصبتها المقررة تستند الى مبدأ الفائدة التجارى الذى تطبقه بعض المنظمات الأخرى .

٦٨ - واستطرد قائلا ان مسألة المساواة في السيادة قد أدخلت على أساس أن الدول الأعضاء ذات الحصة الضئيلة للغاية في نفقات المنظمة لن يكون لديها حافز كاف لممارسة الانضباط المالي لدى اعتماد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة ، وان إضافة عامل المساواة في السيادة سيرفع مستوى الأنصبة المقررة لهذه الدول ، وقال انه حتى لو تم توزيع نسبة ٥ في المائة من الاشتراكات بالتساوي بين جميع الدول الأعضاء فإن جدول الأنصبة المقررة لكل عضو بموجب هذا العامل سيكون ٠٣, في المائة . وفي أعقاب إضافة الحصة الواجبة بمقتضى معيار القدرة على الدفع فإن الاشتراكات المقدرة لأقل البلدان نموا ستبلغ ٠٤, في المائة على الأقل ، الأمر الذي ينطوي على زيادة قدرها ثلاثة أمثال في الاشتراكات الحالية لما يربو على ٧٠ بلدا .

٦٩ - واسترسل قائلا ان وفده يعتقد بأنه ينبغي توضيح مسألتين فيما يتعلق بعامل المساواة في السيادة . فعلى الرغم من أن بحث الاشتراكات الفعلية المدفوعة قد بين ان كثيرا من البلدان المتقدمة النمو تدفع أكثر بكثير من البلدان النامية ، فإن المقارنة بين نسب الاشتراكات المقدرة الى الدخل القومي لدول مختلفة أظهرت أن نسب كثير من البلدان النامية أعلى بكثير من نسب البلدان المتقدمة النمو . وقال إن المقارنة الأخيرة التي تعكس قدرة كل بلد على الدفع توفر مؤشرا أفضل يمكن أن يستند اليه تحديد المستوى المناسب للنصيب المقرر للدولة المعنية . وفيما يتعلق بموضوع الانضباط المالي ، فإن الدول الأعضاء تبحث الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة في ضوء المصالح الوطنية أو مصالح المجموعات أو في ضوء مصلحة الأمم المتحدة ككل . وقال إن الاختلافات في الرأى ناشئة عن الاختلافات السياسية والثقافية ، فضلا عن تباين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وليس لها بالضرورة تأثير مباشر على مستويات الاشتراكات المقدّرة . وفي رأي وفده ان إدخال عامل المساواة في السيادة سيعزز عدم المساواة دون أن يؤدي إلى الانضباط المالي .

(السيد وانغ ليان شينغ ، الصين)

٧٠ - وفيما يتعلق بتقسيم الميزانية إلى أجزاء أساسية وغير أساسية ، قال إن وفده يرى أن الهدف النهائي لأنشطة التعاون التقني وهو تعزيز تقدم البشرية وتنمية الاقتصاد العالمي ، يعد في نفس الدرجة من الأهمية مثل السلم والأمن الدوليين . وأن وجود نظام للاشتراكات الطوعية لن يضمن توافر موارد مالية للميزانية غير الأساسية ، وسيؤدي ما يترتب على ذلك من آثار عكسية على التعاون التقني والأنشطة الانمائية إلى تعرض تحقيق أهداف الأمم المتحدة للخطر . وعلاوة على ذلك ، سينطوي تحديد الأنصبة على أساس تساوي الحصص في الجزء الأساسي من الميزانية على ارتفاع حاد في الاشتراكات التي يدفعها كثير من البلدان النامية ، الأمر الذي يُعد انتهاكا لمبدأ القدرة على الدفع .

٧١ - وأردف قائلا ان وفده يتفق مع استنتاج لجنة الاشتراكات الوارد في الفقرة ٤٧ من تقريرها ، ومفاده أن البديل الأول مطابق تماما للنهج القائم على القدرة على الدفع ، ومن ثم يتطابق تماما مع أحكام الميثاق . وأضاف ان تقسيم أعضاء الأمم المتحدة الى ثلاث مجموعات ينبغي أن يؤدي الى تخفيض ما ينطوي عليه تحديد جداول الأنصبه المقررة من تعقيدات ، والى تخفيف المنازعات ذات الصلة بين المجموعات . بيد أنه لا تزال هناك بعض المشاكل دون حل مثل استيعاب الاعفاء الممنوح للبلدان النامية وعدد فترات الجداول التي تطبق عليها الأنصبة المقررة سلفا لكل مجموعة ، وتوزيع وتعديل الأنصبة داخل كل مجموعة . وقال إن وفده يرى ان على لجنة الاشتراكات ان تجري دراسة أخرى لجميع المسائل ذات الصلة وان تقدم تقريرا عن نتائجها الى الدورة التالية للجمعية العامة . ولا ينبغي إجراء مزيد من النظر في البدائل الثاني والثالث والرابع لأنها تتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع .

٧٢ - ومضى قائلا ان الصيغة الحالية للخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض تتطابق مع مبدأ القدرة على الدفع ، ونتيجة لذلك فإن معظم الدول الأعضاء تتحمل التزامات مالية متناسبة مع قدرتها . وقد بيَّن الحساب الأولي الذى أجري على أساس الاقتراح المقدم من ممثل المملكة العربية السعودية والمذكور في الفقرة ٧٠ من تقرير اللجنة أن ادخال مجموعة متدرجة من الحدود الأساسية لتدرج الاعفاء سيؤدي الى زيادة في معدل الأنصبة المقررة لكثير من البلدان النامية ، وانخفاض متناسب في أعباء الاعفاءات التي تتحملها الدول الصناعية . والاقتراح على هذا النحو لا يبدو ملتزما التزاما كافيا ووثيقا بمبدأ القدرة على الدفع ، الا أن وفده مستعد للموافقة على إجراء دراسة أخرى لمنهجية تحديد الأنصبة الحالية ، وعلى تنقيح صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض ، اذا اقتضى الأمر ذلك .

(السيد وانغ ليان شينغ ، الصين)

٧٣ - واستطرد قائلا ان إحدى الحجتين الرئيسيتين اللتين ظهرتا خلال العامين الماضيين بشأن مسألة الأنصبة المقررة تحاول إضعاف مبدأ القدرة على الدفع أو استبداله ، في حين أن الأخرى تفيد بأن التمتع ببعض الحقوق ينبغي أن يكون مصحوبا بمعدل أعلى من الأنصبة المقررة . وقال إن نتيجة الحجتين لا تؤثر على المصالح الاقتصادية المباشرة لجميع الدول والقضايا السياسية الحساسة فحسب ، ولكنها تؤثر أيضا على مسار الأمم المتحدة في المستقبل ، وعلى إعمال أهداف الميثاق . ومع وجود الأزمة المالية ، التي تحتاج فيها الأمم المتحدة أشد الحاجة الى إجراء إصلاحات ، فإن وفده يأمل في أن تتعاون جميع الدول الأعضاء بهدف وضع منهجية لتحديد الأنصبة المقررة تكون متمشية أكثر مع مبدأ القدرة على الدفع والميثاق . والصين ، بوصفها البلد النامي الوحيد الذى يتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ، تخضع لنصيب مقرر منخفض بالمقارنة بالأنصبة المقررة للأعضاء الدائمين الآخرين ، إلا أن وفده مستعد للتشاور مع الدول الأخرى للعمل من أجل وضع تقدير معقول أكثر .

٧٤ - ثم ترأس السيد نتاكيبيرور (بوروندى) الجلسة .

٧٥ - السيد كوبيزناك (تشيكوسلوفاكيا): قال إن وفده يؤيد بشدة الالتزام بمعيار القدرة على الدفع في تحديد الأنصبة المقررة . ولا يرى أن هناك حاجة لدراسة احتمال انشاء نظام للتصويت المرجح يستند إلى حجم مساهمة كل دولة من الدول في الأمم المتحدة . وقال إن التصويت بين الدول ذات السيادة ينبغي ألا يحدث على أساس حجم مساهمة كل منها . ووفده لا يقبل اختيار تقسيم الدول الأعضاء إلى ثلاثة مجموعات لأغراض تحديد الأنصبة المقررة . وينبغي أن يستمر تحديد الأنصبة المقررة على أساس الدخل القومي الذى يستخدم كمؤشر رئيسي لقدرة الدول الفردية على الدفع .

٧٦ - وفيما يتعلق بمشكلة قابلية البيانات للمقارنة ، قال إن وفده يرى انه ينبغي استمرار العمل بفترة العشر سنوات كأساس لمقارنة الدخل القومي ، حتى لا تطبق طرق المقارنة الجديدة إلا على البيانات المقدمة لأول مرة . وهذا النهج سوف يسمح بتفادي التقلبات المفرطة في تحديد الالتزامات المالية للدول الأعضاء . وقال إن وفده لا يزال مقتنعا بأن أفضل طريقة لتخفيف الأعباء المالية للدول الأعضاء لا تكمن في إعادة توزيع الموارد المالية للأمم المتحدة ولكن في استخدام الموارد المتاحة حاليا استخداما أكثر فعالية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠